ENGINEERING RESEARCH JOURNAL (ERJ)
Vol. 1, No. 40 April 2019, pp. 132-141.
Journal Homepage: www.feng.bu.edu.eg

قياس مدى توافق مشروع تطوير الدرعية مع دليل المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

د. حمد بن رشدي طومان

جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط

ملخص:
جاء دليل المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في 47 مادة، ونص على إنشاء المجلس الأعلى للحفاظ على التراث العمراني كسلطة منوط بها مسؤوليات تنفيذ ومتابعة بنود الدليل ويكون من ذوي الاختصاص في دول المجلس، ويهدف إلى وضع ضوابط واشتراطات موحدة تكفل وبكل الأبعاد المحافظة علي التراث العمراني من دول المجلس.
وبالرغم من أن الدليل صدر في عام 1429هـ إلا أن بدأ العمل في مشروع تطوير الدرعية التاريخية شمال غرب مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بدأ في عام 1406هـ، وقد جاء متوافقاً وبشكل كبير مع مواد وتوصيات الدليل، ورغبة من الباحث في إضفاء مزيد من التميز على هذا المشروع الوطني الكبير كانت هذه الدراسة للتعريف بالمشروع ومدى مطابقته للدليل، وهي مكونة من جزئين: احداهما الدراسات النظرية وعرض للتجارب المحلية والعالمية، وثانيهما: اختيار الدرعية كحالة دراسية لما لها من بعد تاريخي وتراثي باعتبارها العاصمة السعودية الاولى.
وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتفعيل إجراءات إدارية وتنظيمية، وتأهيل كوادر متخصصة، مما يضمن استمرارية الحفاظ والتطوير وبناء الخبرات، مع توصيات في الختام تبين جوانب تحتاج إلى استكمال في مشروع الدرعية ليبلغ مراتب تميز أعلى.

كلمات مفتاحية: التراث – التطوير – العمراني - الدرعية

1- المقدمة

التراث كما جاء في لسان العرب لابن منظور هو الورث والإرث والميراث وأصل التاء في التراث "واو" وهو قول الجوهري، ويقول ابن سيده الورث والإرث والتراث والميراث: ما ورث.
وفيما يلي اهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالتراث العمراني:

1-1 مفهوم التراث

يمكن فهم التراث على أنه: مجموع قيم، ومعتقدات، وآداب، وفنون، ومعارف، جميع نشاط الإنسان المادي والمعنوي، وهو ناتج عن تراكم خبرات المجتمع، وهو شاهد على تاريخ الأمة وأحوالها. ويتميز بأنه مكون من بُنى مترابطة، ومتكاملة الأجزاء، ومتداخلة في كثير من الأوقات، ومنه ما هو ثابت ومنه ما هو متغير[1].
ويمكن تقسيم التراث إلى قسمين:
أ- التراث المادي
يشمل التراث المادي القطع الأثرية والمعالم والمباني والأعمال واللوحات الفنية والزخارف ونحوها، ويمكن تقسيمه إلى:
تراث ثابت مثل:
- المباني والمواقع الأثرية، والقرى والأحياء القديمة والتقليديةً.
- النقوش والرسوم على الصخور.
- المراكز التاريخية، والمتاحف، والمكتبات وما يتعلق بها.
- المحميات النباتية والحيوانية والطبيعية، والحدائق التاريخية.
- الرموز الوطنية الثابتة التي تقرر أهميتها الدولة.
- التراث الطبيعي ويشمل المواقع ذات الجمال.

تراث منقول ويقصد به أنه يمكن نقله من مكان إلى آخر مثل:
- القطع الأثرية والتراثية ومنتجات الحرف والصناعات التقليدية.
- النقوش والعملات والأختام التي مضى عليها أكثر من ثلاثمائة عام2.
- الممتلكات المادية المتعلقة بالتاريخ، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والتاريخ الحربي والتاريخ الاجتماعي.
- المجموعات والنماذج النادرة من مملكتي الحيوان والنبات.
- الأشياء ذات الأهمية الفنية كالصور واللوحات والرسوم المصنوعة كلياً باليد أياً كانت المواد التي رسمت عليها أو استخدمت في رسمها.

1 اليونسكو 2005م، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي. اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافية والطبيعي. مركز التراث العالمي. موقع على الإنترنت: http://whc.unesco.org/en/gidelines

2 نظام الآثار في المملكة العربية السعودية يحددها بـ 200 سنة، ويجوز لدائرة الآثار أن تعتبر من الآثار التي ترجع إلى عهد أحدث إذا رأت أن لها خصائص تاريخية أو فنية "نظام الآثار 1399"

2-1 مفهوم التراث في ميثاق المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي3:

هو كل ما خلفه الإنسان من مدن، أو قري، أو أحياء سكنية، أو مباني عامة أو خاصة أو أي معالم بنائية أخري لها مدلولات تاريخية، أو ثقافية أو تراثية يتم تحديدها وتصنيفها وفق المعايير التالية:

1- ألا يقل عمرها عن الخمسين عاماً.

2- أن تكون ذات أصالة من الناحيتين الحرفية ومواد البناء المستخدمة فيها.

3- أن تعبر وتعكس أبعاد الفترة العمرانية التي أقيمت خلالها، وأن يكون لها مكانة بارزة في تاريخ المنطقة المتواجدة فيها، أو سكنها أحد أعلام المشاهير الذين قدموا للمنطقة عطاء مميزاً في أي مجال من المجالات.

4- أن تتميز بجمالية وعناصر معمارية ذات قيمة مميزة.

5- أن تحوي طرزاً معمارية وزخرفية ذات طابع محلي.

3-1 الأسس النظرية لسياسات التعامل مع التراث العمراني:

امتد تأثير التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية السريعة، لينال المجتمع وبيئته العمرانية، ولم تكن المدينة القديمة بمنأى عن هذه التطورات، بل تكاد تكون المتضرر الأكبر منها، الأمر الذي أوشكت فيه أن تفقد هويتها، جراء الدمار الكبير الذي لحق بشخصيتها وسماتها الحضارية ومعالمها التراثية.

إن الذي يعطي الحياة للتكوينات العمرانية ليس هو التشكيل المادي الهندسي فحسب، بقدر تلك الأحداث التي تدور حولها، ومن هذا المنطلق نحدد أن العمران حدث اجتماعي وحضاري، وتلبية لحدث إنساني سواءً كان حدثاً متكرراً أو حدثاً منفرداً[4].

أمام هذا الوضع، ظهرت دعوات تنادي بأهمية الحفاظ على المدينة القديمة ككيان مادي ومعنوي في آن معاً، والكف عن النظر إليها كمنطقة أثرية تاريخية فحسب، بل أيضاً باعتبارها فضاءً حضرياً ومنطقة نشاط وتبادل ثقافي واقتصادي، واعتبار البعد الاجتماعي المتمثل في توطين السكان ورفع مستوى معيشتهم أحد أهم المؤشرات على نجاح خطط التنمية[5] .

وبالرغم من المجال الواسع والمتنوع لسياسات التعامل مع التراث العمراني إلاّ أنه يمكن تأطيرها من خلال التعرف على مرتكزاتها الفكرية، والتي تتحدد في اتجاهات ثلاث:

- الاتجاه الأول: ينظر إلى المدينة القديمة بنوع من الإعجاب، ويدعو للمحافظة على معالمها الأثرية باعتبارها شواهد على حضارة كانت، ويرفض أي تغيير أو تحديث ولو في أضيق الحدود.
- الاتجاه الثاني: يتبنى نزعة التطور والتقدم، ويرى أن المدينة القديمة هي جزء من المدينة المعاصرة ككل، وبالتالي لابدّ أن تطالها آثار هذا التطور، ولذلك يجب إفساح المجال أمام تطبيق المخططات التنظيمية عليها لدمجها في المجال العمراني والاجتماعي الحديث، حيث إنها جزء من الماضي لم يعد يؤدي دوره الوظيفي في ضوء التطورات الحالية، بل إنه أيضاً يُشكل حجر عثرة أمام التطورات الاقتصادية والاجتماعية.
- الاتجاه الثالث: ينظر إلى المدينة القديمة باعتبارها كياناً حياً، يجب المحافظة عليه، مع عدم إغفال ضرورة تلاؤمه مع التطورات الحالية، الأمر الذي يستدعي التعامل مع هذا الكيان، بكافة أبعاده العمرانية والمعمارية والاقتصادية والاجتماعية، بكثير من الشفافية[6].

4-1 المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة التي يعمل البحث على دراستها في: غياب المراجعة المرحلية لعمليات التطوير العمراني للمدن التاريخية، مما يتبعه غياب للرؤية المستقبلية وتعديل المسار.

5-1 اهداف البحث واهميته:

يعمل البحث على تحقيق هدف رئيس يتمثل في أن: المملكة العربية السعودية مقبلة على مرحلة تنمية واسعة يتعاظم معها الاهتمام بالمدن التاريخية لما لها من بعد تاريخي وتراثي وسياحي محلي وعالمي، هذا الاهتمام الملحوظ بالتراث العمراني لا بد له من مراجعات لتقييم الأداء، وتحسين التجربة، وهو ما يهدف البحث إلى العمل عليه من خلال دراسة أحد هذه المشاريع التنموية التراثية.

2- الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية التي عنيت بالتراث العمراني:

لم يقتصر اهتمام المملكة العربية السعودية بالتراث العمراني على قطاع واحد فقط، بل تنوعت جهات العناية تبعاً لنوعية التراث المحتفى به، فظهرت وكالة الآثار، وكلية السياحة والآثار بجامعة الملك سعود، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، والهيئة العليا للسياحة والآثار، والهيئة العليا لتطوير الرياض، وغيرها من الهيئات، وفيما يلي وصف مختصر لعمل كل منها.

1-2 وكالة الآثار

صدرت قرار مجلس الوزراء برقم 727 في 8 ذو القعدة من عام (1383هـ) بالموافقة من حيث المبدأ على إيجاد دائرة الآثار وترتبط بوزارة المعارف. وقد قامت الوكالة في أولى خطواتها بأعمال مسح اثري ضيق الحدود، نظراً لمحدودية الإمكانات المادية والبشرية وذلك عام1385هـ بالتعاون مع بعثات أجنبية دنمركية وإنجليزية وأمريكية، تلا ذلك صدور نظام الآثار بموجب المرسوم الملكي رقم م/26 في 1392/6/23هـ والذي يتكون من سبع وسبعين مادة مقسمة على سبعة فصول، وقد تضمن هذا النظام إنشاء مجلس أعلى للآثار يتولى اقتراح السياسة العامة للآثار في مجالات الصيانة والترميم وحفر المناطق الأثرية وصلاحية اقتراح تعديل نظام الآثار واقتراح إنشاء المتاحف. وقد تبنى المجلس خلال دوراته المتعددة عددا من البرامج والمشاريع التي أعدتها وكالة الوزارة للآثار والمتاحف.

وصدر عن الوكالة كتاب "مقدمة عن آثار المملكة العربية السعودية" في عام (1395هـ). ثم عام (1396هـ) أصبحت وكالة مساعدة للآثار والمتاحف، وصدر أول عدد لحولية الآثار العربية السعودية (أطلال) عام (1397هـ)، ثم صدر قرار معالي وزير المعارف رقم 893 بتاريخ (1418هـ) بأن تكون

3 دليل المحافظة على التراث العمراني في دول مجلي التعاون لدول الخليج العربي، الدوحة، قطر 1429هـ، 2008م

4 والي، طارق محمد- إحياء التراث العمراني للمدينة الإسلامية، ندوة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي- استنبول/تركيا –1985

5 المرجع السابق

6 قندقجي، ليلى- المعايير التصميمية للتدخل في المباني التاريخية في المدينة القديمة- رسالة ماجستير في التصميم المعماري- كلية الهندسة المعمارية، جامعة حلب- 2001

الوكالة مرتبطة مباشرة بمعالي الوزير، وقد قامت الوكالة بطبع وترجمة الكثير من رسائل الدكتوراه والماجستير وإعداد الدراسات التوثيقية والتسجيل لعدد كبير من معالم التراث العمراني والتاريخي.

2-2 جامعة الملك سعود

ممثلة في: كلية السياحة والآثار (قسم الآثار والمتاحف سابقاً)، وكلية العمارة والتخطيط، حيث تعمل على صياغة مناهجها الأكاديمية لتخريج ممارسين ذوي كفاءة ودراية بالتراث وطرق التعامل معه.

3-2 وزارة الشؤون البلدية والقروية

من أبرز أنشطة الوزارة برنامج العناية بالتراث العمراني ودراسته وتوثيقه وتصنيفه والاستفادة منه. وقد بدأ هذا البرنامج عام 1408هـ ولازال مستمراً حتى اليوم؛ وقد أصدرت الوزارة كتاب التراث العمراني في المملكة العربية السعودية، الذي يعدّ مرجعاً في مجاله، ودليل المحافظة على التراث العمراني.

4-2 الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني

انطلاقاً من اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بتحقيق التنمية الشاملة في البلاد ودعم الاقتصاد الوطني، فقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر ذو الرقم (9) بتاريخ 1421/1/12هـ بإنشاء الهيئة العليا للسياحة، ونص القرار على ضم وكالة الآثار والمتاحف إليها. وقامت الهيئة بدراسة وإعداد العديد من التقارير الخاصة بالتراث بشكل عام والتراث العمراني بشكل خاص، وقد تحول اسمها فيما بعد إلى الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

5-2 الهيئة العليا لتطوير الرياض

وقد صممت ونفذت الهيئة مجموعة من مشاريع الحفاظ على التراث العمراني الوطني منها: مشروع المسح التراثي للمباني الطينية بمدينة الرياض 1421هـ في 33 حيا من أحياء الرياض، وحصرت العدد الإجمالي للمباني الطينية في 15.507 مبنى، وتمثل ما نسبته 18.7% من العدد الإجمالي للمباني الواقعة في حدود منطقة الدراسة و5.5% من عدد المباني على مستوى مدينة الرياض، إضافة إلى المشروع محل هذه الدراسة وهو: مشروع تطوير مدينة الدرعية، والذي يعدّ أكبر مشروع حفاظ على التراث العمراني في المنطقة.

3- تجارب سابقة في مجال المحافظة على التراث العمراني:

تنوعت العناية بالتراث العمراني بين العديد من الدول، وتنوعت تبعاً لذلك تجارب التطوير، وفيما يلي بعض من هذه التجارب[7].

1-3 ميدان قلعة الكرك في الأردن:

تشكل هذه المنطقة التراثية واجهة لقلعة الكرك الأثرية المميزة التي يعود تاريخيا لما قبل5000 سنة، وتقع مدينة الكرك القديمة ضمن أسوار القلعة التاريخية، ويزور القلعة ما لا يقل عن 125.000 سائح سنويا ويزداد العدد سنويا، ولا توجد منفعة لأهالي المدينة من السياح حيث كانت تنحصر زيارة السائح بالقلعة فقط، وعلى العكس فلقد نجم عن هذه الأفواج السياحية أزمة سير خانقة وتلوث حاد لبيئة المدينة، وكانت المنطقة التراثية مهجورة ومتهالكة وتعتبر بؤرة للتلوث البيئي والبصري في المدينة.

المبدأ: ربط مدينة الكرك بقلعتها التاريخية من خلال الموقع التراثي.

الأهداف:

- الحفاظ على موقع تراثي هام أنشئ كمركز للإدارة المحلية العثمانية.
- جذب السياح الذين يزورون القلعة إلى داخل المنطقة التجارية في المدينة.
- أيجاد فرص استثمارية، وتوفير فرص عمل.

الإجراءات:

- تخصيص كافة أراضي المنطقة لوزارة السياحة والآثار والتي كانت مخصصة أصلا لوزارات ومؤسسات حكومية عديدة.
- إخلاء جميع الأبنية التراثية حيث كان بعضها مستخدم والآخر مهجور ومتهالك، كما تم تطوير الموقع من قبل وزارة السياحة والآثار بتمويل دولي وتضمن التطوير ترميم كافة المباني التراثية، إزالة كافة العناصر الحديثة، إعادة تنظيم استخدام الأراضي وحركة السير وخطوط النقل العام في المدينة كما أخليت جميع المباني الحكومية.
- وضع نظام إدارة للمنطقة التراثية بحيث يمكن تدوير العائد المالي للحفاظ على الموقع وتوسيع نطاقه من الدخل المتأتي من الإيجارات. وتضمن مجلس الإدارة ممثلين عن كل من القطاعين العام والخاص والأهالي.

2-3 متحف مراكش في المغرب:

مبنى تراثي هام يقع في وسط مراكش في وضع متهالك ومهمل يقع ضمن منطقة يرتادها أعداد ضخمة من السياح الحاجة إلى تنويع وتكامل المنتج السياحي في المنطقة مع عدم توفر المخصصات العامة لترميم المبنى وفقا للمبدأ مشاركة القطاع الخاص في الحفاظ على مبنى تراثي وتوفير عناصر سياحية مكملة للمنطقة.

الأهداف:

- الحفاظ على موقع تراثي هام.
- جذب السياح إلى داخل المنطقة التجارية في المدينة.
- تطوير عنصر إضافي لإطالة مدة إقامة السائح.
- أيجاد فرص استثمارية وتوفير فرص عمل.

الإجراءات:

- وضع الشروط المرجعية للترميم والتوظيف، وتطوير الموقع من قبل مستثمر من القطاع الخاص.

7 كساب، وليد، التخطيط الحضري – السياحي المتكامل في المناطق التراثية، نحو شراكة فعالة لإحياء المناطق التراثية، إدارة تخطيط وعلاقات المناطق الهيئة العليا للسياحة، ندوة الشراكة بين الأجهزة البلدية والقطاع الخاص، بلدية محافظة الدرعية، 1425هـ وهو المرجع لكل ما ورد في هذه الفقرة.

– استخدام الموقع كمتحف ومركز بيع للمنتجات التقليدية، وتخصيص ريع المتحف من رسوم الدخول ونسبة من قيمة المبيعات للتنمية المستدامة.

3-3 تجربة لبنان لإعادة تأهيل المراكز التقليدية:

أتى تدهور وتدمر المركز التقليدي لبيروت نتيجة للحروب الأهلية اللبنانية والتي أدت إلى تقسيم المدينة، فكان مشروع تطوير وتأهيل هذا المركز بقرار حكومي صدر وفق تنظيمات وشروط للبناء ولإعادة التأهيل كما يلي:

الأهداف:

– تحديد منطقة الوسط التجاري، ومن ثم تقسيم المنطقة إلى عشرة قطاعات تنظيمية تعكس الوظائف والطابع العمراني بحيث يشمل كل قطاع شروط وتنظيمات عمرانية ومعمارية خاصة به.

الإجراءات:

– وضع شروط للتنقيب عن الآثار بالمنطقة التاريخية تحت إشراف مديرية الآثار، واعتماد شروط تنظيمية للمباني الجديدة تتكامل عمرانيا مع المنطقة التاريخية.

– مراعاة الحدود القصوى لارتفاعات المباني وعروض الطرق أو المخصصة للمشاة أو المناطق الخضراء مراعية متطلبات السلامة المرورية، مع إعادة التصميم الحضري لساحة الشهداء كفراغ حضري مطل على البحر.

4-3 تجربة جمهورية مصر العربية:

تنوعت المواقع التاريخية والأثرية في مصر وتنوعت معها مشاريع التطوير والتجديد العمراني ومنها مشروع تطوير منطقة مجمع الأديان بمصر القديمة وسوق الفسطاط السياحية الجديدة التي أقامتها وزارة السياحة. وقد شمل تطوير جميع الشوارع الرئيسية بالمنطقة وتطوير وطلاء350 وحدة سكنية و80 محلا تجاريا من الداخل والخارج وإقامة نقطة شرطة متطورة وتجميل مركز الشباب وإنشاء مبني إطفاء للحريق، كما شمل المشروع إنشاء سوق سياحية جديدة تمثل أحياء لسوق الفسطاط القديمة وتضم54 محلا تجاريا ومطعما ومقهي.

5-3 تجربة تركيا:

نتيجة لظهور عوامل التدهور لمركز مدينة اسطنبول من هدم المباني التاريخية وحدوث الاختناقات المرورية وظهور التجمعات السكانية العشوائية قامت الجهات الحكومية بخطوات سريعة لإنقاذ النسيج العمراني التاريخي لمركز المدينة وانشئت مديرية حماية البيئة التاريخية والتي قامت على المحافظة على الموروث الثقافي والطبيعي مع تطويره وتقويمه وذلك باقتراح المشروعات والبرامج التنفيذية وحماية البيئة التاريخية بترميمها ومن ذلك ترميم جامع ايا صوفيا وصهريج ياراباطان. كذلك مشروع ترميم واعادة تأهيل شارع (صوك جشما) والذي استثمر سياحيا بتحويله ما على الشارع الى شقق مفروشة بطراز عثماني.

6-3 تجربة المملكة المغربية:

قامت الحكومة بمجهودات كبيرة للتعريف بالتراث العمراني وطرق المحافظة عليه وتطويره والاستفادة منه فقامت بعدة مشاريع تطويرية لعدد من المعالم التاريخية والمواقع الأثرية وإنقاذها من التدهور والاندثار نتيجة لمختلف العوامل التي تتعرض إليها، فقامت بتطوير المدن التاريخية لفاس وتطوان ومراكش والرباط وطنجة وعملت على ترميم المتاحف كمتحف الجامعي والبطحاء والقصبة والمباني التاريخية من اصلاح لشبكات المياه والتمديدات الكهربائية وأعمال الأرضيات والألوان.

7-3 خلاصة الفوائد المستخلصة والمعايير المتبعة في تطوير المناطق التقليدية

يستفاد مما سبق إن مشاريع التطوير والتأهيل للمناطق التقليدية والتاريخية تعتمد بشكل أساسي على:

1. العامل الاقتصادي.
2. العامل الإداري.
3. العامل البشري.

وتتلخص هذه النقاط في:

- تحديد المناطق والمراكز المراد تطويرها مع إيجاد الطرق الدائرية لها وربطها بمحاور الحركة الرئيسية المجاورة.
- إيجاد وتنظيم مناطق انتقالية بين المركز المراد تطويره والمحيط العمراني مع توفير مناطق الوقوف والساحات.
- تنمية المنطقة الحضرية والنسيج العمراني للمركز وتفعيل النشاطات الثقافية والترفيهية.
- إعادة تأهيل البنية التحتية لهذه المناطق مع معالجة النمو العمراني العشوائي.
- التأكيد على مواكبة المناطق التقليدية للعمارة المعاصرة.
- التأكيد على دور المستخدمين في اتخاذ القرارات التصميمية.
- تنويع مصادر التمويل الذاتي بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

4- مشروع تطوير الدرعية 8

مدينة الدرعية التاريخية تمثل النشأة العمرانية ـ لفترة تأسيس الدولة السعودية الأولى – والذي استمر إلى وقتنا الحاضر؛ والذي سعت الدولة فيه إلى إقرار برنامج لتطوير هذه المنطقة الأثرية التي تمثل بعداً سياسياً واقتصادياً وعمرانياً وبيئياً للمنطقة.

لذلك فإن مشروع تطوير الدرعية أحد أهم وأحدث مشاريع التطوير والتجديد العمراني التي تبنتها الدولة، والذي قُصد به إحياء منطقة أثرية قديمة ليس لأجل إحياءها مظهراً ونقلاً لحضارة وأمجاد الماضي فقط بل لتنميتها اقتصادياً، كذلك بإيجاد الأنشطة المتنوعة فيها وحماية البيئة والمكونات الطبيعية على امتدادها متمثلة في الواحات ومجاري المياه، ولتوضيح الصورة التاريخية التي مرت على قيام الدولة، وإبراز القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

8 المقرن، عمر، مشروع الهيئة العليا لتطوير الدرعية، ندوة الشراكة بين الأجهزة البلدية والقطاع الخاص، بلدية الدرعية، 1423هـ

1-4 مدينة الدرعية:

تقع محافظة الدرعية وسط الجزيرة العربية في الشمال الشرقي لمنطقة الرياض بين دائرتي عرض 24.6، 25.1 درجة شمالاً وبين خطي طول 46،46.5 درجة شرقاً فوق منطقة هضبة تشكل جزءاً من هضبة نجد الكبرى وعلى ارتفاع يتراوح بين 650 – 1000 متر من سطح البحر، وتتميز بموقعها شمال غرب مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية (شكل 1) ويميز الموقع الجغرافي للمحافظة وجود بعض العناصر الطبيعية مثل سلاسل جبال طويق في الغرب والجنوب الغربي ووادي حنيفة وروافده المتعددة. وتمتد الدرعية على مساحة 2016 كم2 تمثل 0.54% من مساحة منطقة الرياض التي تقدر ب 374340 كم2 وتعتبر من أصغر محافظات منطقة الرياض من حيث المساحة.

2-4 الدرعية التاريخية:

وتتكون منطقة التطوير من أحياء الطريف وسمحان والبجيري والظويهرة والروقيه والظهره وغصيبة والمزارع المرتبطة بها، وتضم مباني سكنية مبنية بالطين معظمها متهدم وغير مأهول بالسكان، وتفتقر المساكن بهذه الأحياء لبعض الخدمات الأساسية.

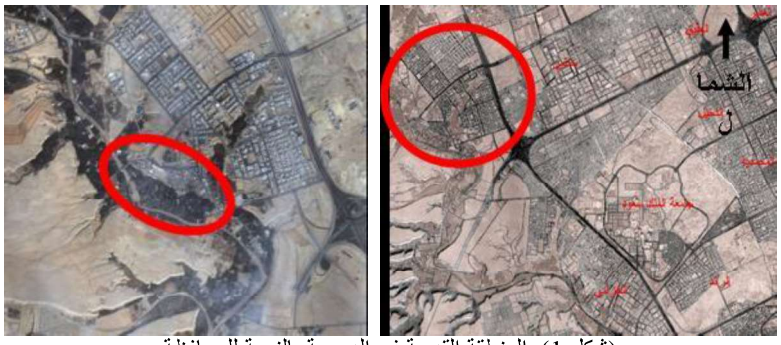

(شكل 1) المنطقة القديمة في الدرعية بالنسبة للمحافظة
المصدر: مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ

تبرز أهمية مدينة الدرعية في كونها عاصمة الدولة السعودية الأولى ومنطلق دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله -، فهي تمثل بعداً سياسياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً. وفي ظل هذه الأهمية السياسية والتاريخية للدرعية وللحاجة إلى إعادة تأهيل المناطق التاريخية وكذا الحديثة صدر الأمر السامي الكريم بتاريخ 17 / 6 / 1416 هـ بالموافقة على البرنامج المقترح لتطوير الدرعية على أن تتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج ويتم تشكيل لجنة تنفيذية في إطار الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز وعضوية عدد من المسئولين من الجهات ذات العلاقة.

3-4 فكرة المشروع

تعتمد فكرة المشروع على إعادة تطوير الدرعية التاريخية من جميع الجوانب (عمرانياً – ثقافياً – اجتماعياً - اقتصادياً – بيئياً) بحيث تصبح مركزاً للأنشطة المتنوعة وتبنى على:

- التطوير الشامل للدرعية التاريخية والقديمة والذي يشمل النواحي التراثية والثقافية والاقتصادية والعمرانية والبيئية والاجتماعية.
- تشجيع الأنشطة القائمة الملائمة لخطة التطوير ودعمها بما يؤكد استمرارها بمشاركة الأفراد في التطوير بجميع أشكاله.
- وضع الأطر النظامية لمشاركة القطاع الخاص المؤسسي في الأعمال الملائمة له.

4-4 أهداف المشروع :

- تطوير الدرعية كمركز حضاري.
- تطوير الدرعية كنموذج لعمران الواحات، والمحافظة عليها من التدهور.
- تطوير المنطقة اقتصادياً من خلال التنشيط الزراعي والسياحي والترفيهي.

5-4 برنامج التطوير .

- برنامج التطوير العمراني.
- برنامج التطوير البيئي.
- برنامج التطوير الثقافي والتراثي.
- برنامج التطوير الاقتصادي والاجتماعي.
- برنامج المرافق العامة.

6-4 فكرة التصميم العمراني للمشروع .

تتلخص الفكرة العامة لتطوير الدرعية التاريخية في إعادة الخصائص العمرانية و البيئية التي فقدتها الدرعية أثناء عملية التطور مع الاهتمام بتوفير الاحتياجات و المتطلبات المعاصرة.

وقد تم توزيع الأنشطة على سبعة مناطق (شكل2) في منطقة برنامج التطوير، بحيث يتم تطوير كل جزء من أجزاء المناطق وفق الخصائص التي تتميز بها. مع معالجة الشوارع وممرات المشاة بما يوفر حركة مشاة آمنة وحركة سيارات مستمرة مع توفير عدد مناسب من مواقف السيارات، وتتوزع الأنشطة على سبعة مناطق تميزت كل منها بخصائص معينة. وهي كالتالي:

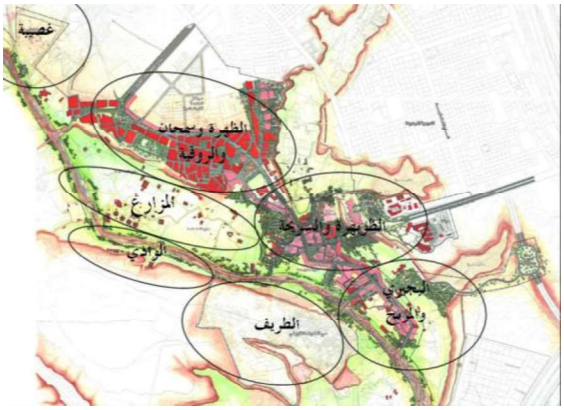

(شكل 2) مناطق التطوير في الدرعية التاريخية
المصدر: مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ

4-6-1 منطقة الطريف :

تبلغ مساحتها 23 هكتارا، وهي المنطقة الرئيسية في البرنامج لدورها التاريخي ولاحتوائها على أهم المباني التراثية في المنطقة وسوف تشتمل الأعمال في هذه المنطقة على ما يلي:

1. صيانة مبانيها المهمة بواسطة وضع أنشطة حديثة تتناسب مع طبيعة المباني المختارة.
2. ترميم المباني الطينية بشكل تدريجي مستمر يجعل عملية الترميم جزءا من العملية التثقيفية والسياحية.
3. إضافة أنشطة متحفية ضمن البيوت الطينية.
4. عرض تاريخ الدرعية السياسي و الثقافي والاجتماعي وفق أحدث الأساليب المتحفية
5. المحافظة على بيئته الطريف العمرانية وخصائصها المعمارية.

4-6-2 منطقة البجيري والمريح:

تبلغ مساحتها 8.5 هكتار، وسيتم تهيئتها لاحتضان مجموعة من الأنشطة العلمية والثقافية. (شكل3) وتشتمل المنطقة على الأعمال التالية:

1. تطوير مركز الشيخ محمد بن عبد الوهاب.
2. تشجيع الملاك على تطوير مساكنهم وتأهيلها وفق الأنظمة التي حددها التصميم العمراني.
3. إنشاء مجموعة من الساحات وممرات المشاة و مواقف السيارات.

(شكل 3) الساحات والممرات في منطقة البجيري والمريح
المصدر: مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ

4-6-3 منطقة الظويهرة والسريحة

وتبلغ مساحتها 23.9 هكتار وهي المنطقة المركزية للدرعية التاريخية التي تحتوي على معظم الأنشطة الثقافية والتجارية والترفيهية. (شكل 4) وسوف تشتمل الأعمال في هذه المنطقة على ما يلي:

- بناء مجموعة من المباني وفق النسيج العمراني التقليدي للمنطقة.
- إنشاء مركز الزوار وورش للحرف اليدوية.
- إنشاء مجموعة من المطـــاعم والمحلات التجارية.
- إنشاء قاعة عامة للندوات.

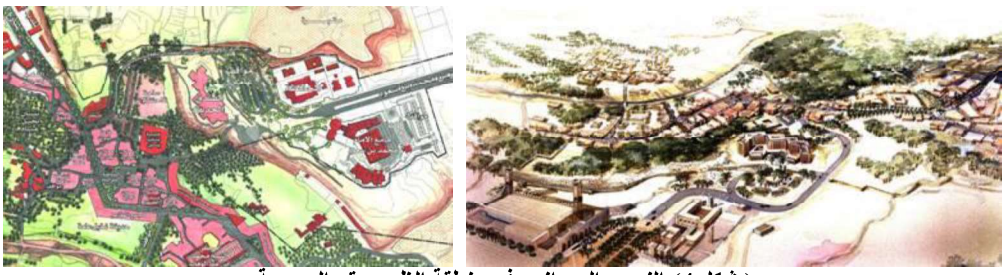

(شكل 4) النسيج العمراني في منطقة الظويهرة والسريحة
المصدر: مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ

4-6-4 الظهرة وسمحان والروقية:

يوجد بها بلدية المحافظة ومركز الخدمة الاجتماعية وسوق المزارعين واكبر تجمع سكني في المنطقة التاريخية وتبلغ مساحتها 50.0 هكتارا. وتشتمل الأعمال في هذه المنطقة على التالي:

- إنشاء فندق تراثي مرتبط في نسيجه مع البيئة المحيطة.
- تحسين البيئة السكنية لتشجيع الاستخدام الســكني في حي الروقية.
- تأكيد أهمية شــارع الملك فيصل من خلال تشجيع الاستثمار التجاري عليه.

(شكل 5) مقترحات التطوير في منطقة الظهرة وسمحان
المصدر: مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ

5-6-4 منطقة المزارع:

تتكون المنطقة من مجموعة من مزارع النخيل ذات أحجام مختلفة بمساحة اجمالية قدرها 46 هكتارا، وتشتمل المنطقة على الاعمال التالية:

- المحافظة على المناطق الزراعية من خلال دعم وتشجيع الانشطة الزراعية
- تحسين حركة المشاة والسيارات بين المزارع وربطها بالوادي والمنطقة المركزية.
- تحسين الأسوار القائمة وفق تنظيمات خاصة. (شكل6)

(شكل 6) تحسين الأسوار في منطقة المزارع
المصدر: مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ

6-6-4 منطقة الوادي:

يبلغ طول وادي حنيفة المحاذي لمنطقة التطوير 2.4 كيلو متر وتشتمل هذه المنطقة على الأعمال:

- التحكم بحركة السيارات العابرة في هذا الجزء من الوادي.
- اعادة الوادي الى بيئته الطبيعة وتحويلة إلى متنزه عام . (شكل7)

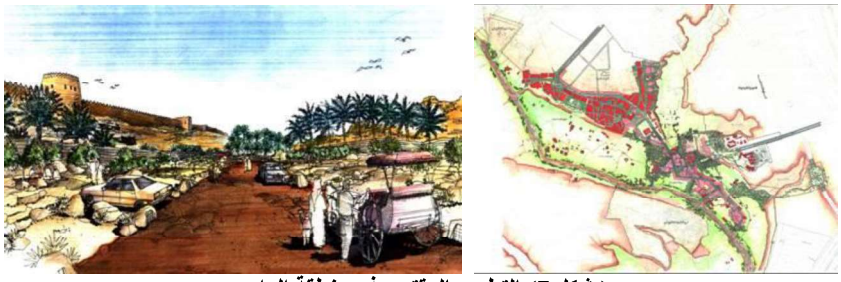

(شكل 7) التطوير المقترح في منطقة الوادي
المصدر: مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ

4-6-7 حي غصيبة :

وهي منطقة أثرية تاريخية شبه مندثرة تبلغ مساحتها 3.8 هكتـار، وسيتم عمل مسوحات لها للتعرف على معالمها. (شكل 8) وتشتمل هذه المنطقة على الاعمال التالية:

- المحافظة عليها لتكون وجهة يقصدها الباحثون بغرض إجراء الدراسات الأثرية.
- إنشاء طرق للزوار للتعرف عليهـا، وإنشاء مكتب استعلام للزوار ومواقف للسيارات.

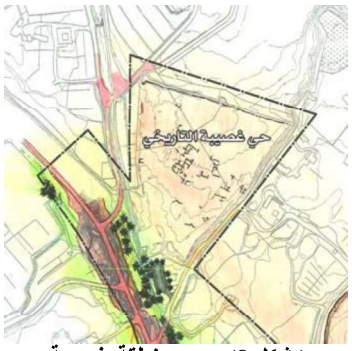

(شكل 8) حدود منطقة غصيبة
المصدر: مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ

4-7 ضوابط البناء:

أصدرت ضوابط للبناء خاصة للمباني والمزارع والعناصر البيئية والأثرية بمنطقة التطوير بما يحقق الهدف المرجو من برنامج التطوير.

4-8 مراحل العمل:

تضمنت مرحلة العمل الأولى تهيئة المدينة لاستقبال مثل هذا التطوير ومثل هذه الأنشطة، وذلك بإعادة تأهيل المنطقة من حيث تأهيل شبكة المرافق العامة (كهرباء – مياه – صرف صحي وغيرها من البنية التحتية)، كذلك تحسين الشوارع وأرصفة المشاة وتنفيذ الحدائق والساحات العامة ومواقف السيارات، وأبرز ما تتضمنه هذه المرحلة من أعمال:

- إعادة تأهيل طرق الوصول لمنطقة التطوير.
- تحسين وتطوير شبكة المرافق العامة (البنية التحتية)
- تنفيذ الحدائق والساحات العامة
- إعادة رصف وتشـــجير وإضاءة وتأثيث جميع الشوارع والممرات

4-9 المعايير المتبعة لمشروع تطوير الدرعية .

اتبعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بعض المعايير والاعتبارات لمشروع تطوير الدرعية وهي:

- المحافظة على البيئة العمرانية بترميمها وجعله جزء من العملية التثقيفية والسياحية.
- تنظيم شبكات الطرق ونقاط الدخول والخروج للمنطقة وتوفير مناطق الوقوف وربطها بالمدينة.
- إشراك المستخدمين والملاك في عملية التطوير بتطوير ممتلكاتهم وفق الأنظمة المعتمدة وتهيئة فرص الاستثمار لهم.
- التأكيد على ملائمة النسيج العمراني للمباني الجديدة والمراد ترميمها لعمارة المنطقة.
- إيجاد العناصر الثقافية والترفيهية وتفعيل النشاطات داخل النسيج الحضري لمنطقة التطوير .
- تأهيل البنية التحتية وشبكات المرافق والخدمات.
- المحافظة على الخصائص الطبيعية والبيئية للمنطقة.

5- مدى تطبيق مشروع تطوير الدرعية لدليل المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

من خلال الاستعراض السابق يمكن القول إن الدرعية إرث عمراني فريد، ومشروع تطويرها تجربة مميزة ونادرة ومؤهلة لأن تكون صاحبة السبق والريادة.

وبالاستناد إلى دليل المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وقياس تجربة تطوير الدرعية من خلاله؛ يمكن تقريب الصورة الحالية لما أنجز، والبعد المستقبلي لما يجب أن يتم. فالمدن والقري التاريخية تعرف بأنها هي: المدن أو القرى أو جزء أو أجزاء منها تحوي معالم تاريخية أو تراثية مميزة، كما يجب أن يكون فيها سمات عامة أو خاصة تتميز بها عن غيرها من المدن أو القرى وتشمل ما يلي:

أ) المناطق والمراكز الحضرية التاريخية أو التراثية.

ب) الأحياء السكنية التاريخية والتراثية كلا أو جزءاً.

ج) البيئة الطبيعية المحيطة.

د) الحدائق والمتنزهات الملحقة بها أو القريبة منها أو الواقعة في محيطها.

وباستعراض الشروط التي وردت في تعرف التراث العمراني نجد أن الدرعية قد حققتها، فقد نصت الشروط على أن التراث العمراني هو كل ما خلفه الإنسان من مدن، أو قري، أو أحياء سكنية، أو مباني عامة أو خاصة أو أي معالم بنائية أخري لها مدلولات تاريخية، أو ثقافية أو تراثية يتم تحديدها وتصنيفها وفق المعايير التالية:

1- ألا يقل عمرها عن الخمسين عاماً.

2- أن تكون ذات أصالة من الناحيتين الحرفية ومواد البناء المستخدمة فيها.

3- أن تعبر وتعكس أبعاد الفترة العمرانية التي أقيمت خلالها، وأن يكون لها مكانة بارزة في تاريخ المنطقة المتواجدة فيها، أو سكنها أحد أعلام المشاهير الذين قدموا للمنطقة عطاء مميزاً في أي مجال من المجالات.

4- أن تتميز بجمالية وعناصر معمارية ذات قيمة مميزة.

5- أن تحوي طرزاً معمارية وزخرفية ذات طابع محلي.

وهو ما ينطبق على الدرعية التاريخية بشكل حرفي.

6- نتائج البحث

يمكن القول إن الدرعية حققت وبأبلغ صورة الشروط التي وردت في تعرف التراث العمراني، وذلك من خلال الآتي:

- عمر الدرعية الزمني كمعلم بارز شهد العديد من الوقائع يعود لكونها عاصمة الدولة السعودية الأولى ومنطلق دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله -، فهي تمثل بعداً سياسياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً منذ ما يزيد على مائتي عام.
- الأصالة الحرفية وتميز مواد البناء لا ينفكان عن ذهن المتخصص عن ذكر آثار الدرعية، والتي جاءت بنسق بديع يعكس وبجلاء عمق الحقب العمرانية التي تعاقبتها، وسكانها هم قادة الدولة دينياً وقيادياً بالمحمدين، ابن عبد الوهاب وابن سعود.
- راعى مشروع تطوير الدرعية ومنذ بداياته الأولى عام 1406هـ الالتزام بمعايير عالية الجودة في الأداء، وتعامل بحرفية مع كل جزئية من المدينة التاريخية، وقد قسم إلى مرحلتين هما:
  - الأولى: مرحلة التوثيق والتصميم.
  - الثانية: مرحلة التنفيذ، وكانت على ثلاث مستويات:
    - البنية التحتية
    - الطرق الساحات
    - المباني والمنشآت

وقد اكتمل المشروع وافتتح حي البجيري في 21 جمادى الآخرة 1436 هـ9، كما افتتح حي الطريف في 2 ربيع الآخر من عام 1440هـ10.

7- التوصيات والخاتمة (متطلبات التميز)

بالرغم من التفرد الواضح في مشروع تطوير الدرعية إلا أن المتتبع لدليل المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي يجد أن ثمة أمور يحسن بالقائمين على المشروع الأخذ بها لتكون التجربة عالمية بحق، ومقصداً للمتخصصين والباحثين، وهي بمثابة التوصيات في خاتمة هذه الدراسة، وذلك استمراراً لنجاح تجربة الدرعية، حيث توصي الدراسة بالأخذ بتوجيهات وإرشادات الدليل في النواحي الآتية:

- نصت المادة 1 من الدليل على تدريب وتأهيل كوادر محلية تسعى إلى تنفيذ آليات ذات ضوابط فنية خاصة ومدروسة علمياً تتناسب مع أعمال الحفاظ التي تحتاجها الأماكن التاريخية ووفق ما ينسجم مع أصالتها والمعايير المعتمدة دولياً.

والتوصية أن ينشأ معهد متخصص في الدرعية وفي قلب منطقة التطوير يتبع لكلية الآثار والسياحة بجامعة الملك سعود، بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة، وكلية الهندسة والعمارة والتخطيط، يمنح شهادات البكالوريوس في التطوير العمراني.

- نصت المادة 16 على مراعاة عدم إصدار تراخيص عامة أو خاصة للبناء أو التشييد في محيط المنطقة التاريخية أو المبني التاريخي وذلك لمسافة 100 متر ويشمل ذلك المباني الحديثة شق القنوات، طرق عامة أو خاصة، نشاط زراعي، مجاري إلا في حالات الضرورة القصوى والحصول على موافقة اللجنة المختصة.

والتوصية مراعاة إيقاف البناء الجديد في الدرعية التاريخية، حيث لا زالت المنطقة المتاخمة للمنطقة الأثرية والمسماة بحي سمحان تصدر لها تراخيص بناء، ولم يتخذ بشأنها إجراء واضح يجعلها متممة لعملية التطوير.

- نصت المادة 32 بأن على الجهات ذات العلاقة والاختصاص العمل على تدريب كوادر في كل دولة، وتأهيل مختصين مدربين تدريبا جيدا يعملون ويعمدون وبكل الأبعاد على حماية مواقع التراث العمراني.

كما نصت المادة 33 بأن على المتدربين والعاملين في حقل الحفاظ العمراني كسب المهارات والخبرات اللازمة في هذا الحقل ووضع وتبني سياسات تعليمية في هذا المجال في كل دولة من دول مجلس التعاون. ويجب الاستعانة بالخبرات وذوي الاختصاص من المنظمات العالمية (الايكوموس والايكروم)

9 جريدة الرياض http://www.alriyadh.com/1038040

10 جريدة اليوم: https://www.alyaum.com/articles/

والمنظمات العربية والإقليمية لتدريب العاملين في هذا المجال، كما يجب تحديد مستويات التدريب والمهارات المهنية في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بغية تبادل الخبرات في كافة المجالات الخاصة بعمليات الحفاظ على الموروث العمراني.
وكذلك نصت المادة 34 على ضرورة السعي إلى تطوير برامج التدريب إلى ما بعد المرحلة الجامعية والتركيز على أبعاد الحفاظ على الموروث العمراني وتشمل هذه الاختصاصات، الهندسة المعمارية، الهندسة المدنية، هندسة الكهرباء، علم الآثار، علوم الصيانة والمحافظة على المباني، علوم صيانة الزخارف بأنواعها. كما يجوز الاستعانة بالفنانين التشكيليين والحرفيين والصناع المهرة وذوي الاختصاص.
والمادة 38 نصت على العمل على إنشاء مركز للتدريب، وتبادل الخبرات والتجارب في مجال الحفاظ على الموروث العمراني، وعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية دورية.
وجميعها تعود إلى التوصية الأولى بضرورة ترجمة هذه المواد إلى برامج عملية.

- نصت المادة 41 على ضرورة العمل على إدخال أسس حماية التراث العمراني في خطط التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

والتوصية أن تعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط على متابعة تنفيذ ذلك في خطة المملكة 2030.
ختاما: يجدر أن يكون هناك اهتمام واضح من خلال المخاطبات الرسمية والوسائل الإعلامية لإبراز مشروع تطوير الدرعية وجعله مشروعا وطنياً يعنى به الجميع، وينال حظه من الميزانية، ليكون له مشاركة في الميزانية بعد ذلك من خلال تشغيله كمعلم سياحي ومقصد أثري.

8- المراجع

[1] خالد محمد الفرج، الخبر والعيان في تاريخ نجد، تحقيق ودراسة عبدالرحمن عبدالله الشقير، ط 1 (الرياض: مكتبة العبيكان،1421 هـ)،133.
[2] الزهراني، عبد الناصر، "إدارة موارد التراث – العمارة – في المملكة العربية السعودية"، قسم إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي، جامعة الملك سعود كلية السياحة والآثار، 2008م
[3] دليل المحافظة على التراث العمراني في دول مجلي التعاون لدول الخليج العربي، الدوحة، قطر 1429هـ، 2008م
[4] عبدالله بن عبدالرحمن البسام، علماء نجد خلال ستة قرون، ط 1(مكة المكرمة: مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، 1398 هـ)
[5] قندقجي، ليلى- المعايير التصميمية للتدخل في المباني التاريخية في المدينة القديمة- رسالة ماجستير في التصميم المعماري- كلية الهندسة المعمارية، جامعة حلب- 2001
[6] كساب، وليد، التخطيط الحضري – السياحي المتكامل في المناطق التراثية، نحو شراكة فعالة لإحياء المناطق التراثية، إدارة تخطيط وعلاقات المناطق الهيئة العليا للسياحة، ندوة الشراكة بين الأجهزة البلدية والقطاع الخاص، بلدية محافظة الدرعية، 1425هـ
[7] والي، طارق محمد- إحياء التراث العمراني للمدينة الإسلامية، ندوة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي- استنبول/تركيا –1985.
[8] مخططات مشروع تطوير الدرعية في بلدية الدرعية لعام 1437هـ
[9] اليونسكو 2005م، المبادئ التوجيهية التنفيذ اتفاقية التراث العالمي. اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافية والطبيعي. مركز التراث العالمي. موقع على الإنترنت: http://whc.unesco.org/en/gidelines
[10] جريدة الرياض http://www.alriyadh.com/1038040
[11] جريدة اليوم: https://www.alyaum.com/articles/